جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة داخليه رقم (٨٨٧)

" الخطة الزراعية واحتياجاتها من الاحصاءات الزراعية "

اعداد

دكتور / سعد طه علام

يونيو ١٩٨٩

طريق صلاح سالم — مدينة نصر القاهرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحتويـــــات

رقم الصفحة

* مراحل العملية التخطيطية ٢
* مراحل العملية الاحصائية ٧
* القصور فى الاحصاءات الزراعية ١٠
* متطلبات الخطة الزراعية من الاحصاءات الزراعية ١٢
* بيانات المشاريع الاستثمارية فى الخطة الزراعيـة ١٧
* البيانات اللازمة خلال مرحلة تنفيذ الخطة ١٩
* البيانات الاحصائية اللازمة خلال مرحلة متابعة وتقييم الخطة ٢٠
* الاحصاءات الزراعية فى مصر ٢٤
* اوجه الكفاية والقصور فى الاحصاءات الزراعية اللازمة للتخطيط فى مصـــــــر ومقترحات تطويرها ٣٠
* موجـز ٣٣
* مراجـع ٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم

(*)
" الخطة الزراعية واحتياجاتها من الاحصاءات الزراعية "

تقديم :

تلك محاولة لالقاء الضوء والتعرف على احتياجات المخططين الزراعيين من البيانات والمعلومات الاحصائية التى تلزمهم لعملية التخطيط الزراعى • وبالطبع قد يساهم بعضهم فى جمع البيان بأى صورة من الصور ، وقد يقدم له البيان من جهة معينة • ومن ثم فستتناول هذه الورقة النقاط التالية :

- مراحل العملية التخطيطية •
- مراحل العملية الاحصائية (جمع ـ مراجعة ـ تصنيف ـ جدوله ـ تلخيص ـ عرض) •
- متطلبات الخطة الزراعية من الاحصاءات الزراعية •
- القصور فى الاحصاءات الزراعية •
- الاحصاءات الزراعية فى مصر كنموذج للدول النامية •
- أوجه الكفاية والقصور فى الاحصاءات الزراعية اللازمة للتخطيط فى مصر ، ومقترحات تطويرها •

وقد حاولت الالمام بجوانب الاحصاءات الزراعية اللازمة للمخططين ، ولذا فقد جاءت الورقة شاملة جوانب عدة ، وهذا بالطبع تطلب أن تكون على قدر كبير من التركيز حتى يمكن تغطية الجوانب المتعددة للموضوع فى حجم محدد ، تاركا ما قد يستفسر عنه للتعرض له عند المناقشة •

(*) دراسة مقدمة فى ندوة حول طرائق البيانات الزراعية ـ اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا ، منظمة الاغذية والزراعة بالامم المتحدة ـ بغداد ـ ديسمبر ١٩٨٤ •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراحل العملية التخطيطية :

فى الدول النامية ، فعلى الرغم من أن التخطيط الشامل يسهم فى التخصيص الامثل لموارد المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفه ، الا أنه يفتقر الى البيانات الضرورية الصحيحة - كميا ونوعيا - والملائمة التى تحدد وتعرف الموارد والامكانيات. لذا ، فحتى تقوم خطط التنمية يلزمها أساليب وطرق فعاله وذات كفاية عالية للحصول على البيانات الاحصائية بالقدر والنوعية التى تمكن من أعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط . فمدخلات الخطة من البيانات والمعلومات السليمة سوف تسهم الى حد كبير فى امكانية تحقيقها للاهداف الموضوعة لها .

ومن ثم يمكن القول ، ان مشكلات العالم النامى بصفة عامة ، ومن ضمنها بالطبع الدول الناميه والمتعلقة بالتخطيط الشامل وهى فى النقص والقصور الكمى والنوعى فى البيانات الاحصائية اللازمة والضرورية لقيام مثل هذا الاسلوب (التخطيط) لتيسير وادارة الاقتصاد القومى .

فاذا نظر لمراحل اعداد أى خطة يتضح مدى ضخامة متطلباتها الاحصائية ، حيث يمر أعداد أى خطة - وذلك سواء على مستوى القطاع أو على المستوى القومى - بالمراحل التالية :- (١)

١- مرحلة توصيف ما هو قائم : حيث يتطلب وصف دقيق ومحدد للأوضاع الحالية وأسباب ذلك . ويعد على مستوى المنطقة أو الاقليم ويتطلب كمية كبيرة من البيانات متضمنة :
- الوصف الطبيعى لكل منطقة أو اقليم بما فى ذلك الوضع الجغرافى ، وحدود الاقليم وخصائص الطبيعة ، وموارده الطبيعية والبشرية ، والبنية الاساسية .

---

(١) دكتور محمد محمد الهادى - " معالم نظام المعلومات التخطيطية لبنك الاستثمار القومى " - مذكرة خارجية رقم ١٢٨٦ - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨١ - ص ٦ .

— الوصف الاقتصادى لكل اقليم متضمنا السكان والقوى العامله وما يرتبط بها ، والتركيب القطاعى للانشطة الاقتصادية ، ومستويات الدخول والانفاق للأفراد حضر وريف ، والسياسات المالية والنقدية والتجارية ، والتبادل الخارجى . كذلك القطاعات الاقتصادية للأقليم والقطاع العام والمشترك والخاص.

— الوصف الاجتماعى والسياسى لكل اقليم متضمنا التنظيم الادارى ، والخصائص الاجتماعية والسياسية ، والبيانات الصحية ، والاسكان ، والعلاقات المتداخلة بين الاقاليم .

٢— مرحلة اعداد البرامج : وتعتبر من أهم مراحل اعداد الخطط القومية ، حيث يتم فيها اعداد نماذج للبرمجة على مستوى النشاط فى كل قطاع . ومن تلك النماذج جداول المدخلات والمخرجات والنماذج الخطية — والبيانات اللازمة وهى ما تتطلبه تلك النماذج لاعدادها .

٣— مرحلة اعداد السياسات التفصيلية : وهى السياسات التى تعبر عن القواعد والاسس التى توجه عمليات التنفيذ . والمعلومات اللازمة لهذه المرحله هى فى الغالب معلومات كيفية تتصل بالقوانين والتشريعات واللوائح المنظمة (١)

٤— مرحلة تنفيذ الخطة : والمعلومات والبيانات اللازمة لهذه المرحلة تتمثل فى التكنولوجيا المستخدمة ومعدلات الأداء والمعايير والمواصفات والتوقيتات اللازمة للانجاز .

٥— مرحلة المتابعة والتقييم : وفيها تتم عملية المراجعة الدورية لمدى تحقق مراحل الخطة — أى مدى تنفيذ أهداف الخطة — وأسباب القصور فى التنفيذ والعقبات والمعوقات ومقترحات الحلول حتى يمكن اجراء التعديلات اللازمة .

وبيانات ومعلومات هذه المرحلة تتصل بالأهداف ونسبة المحقق منها ، ومعايير الانتاج والاستثمار والعمالة وغير ذلك .

---

(١) المرجع السابق .

ويمكن تصور العملية التخطيطية بمراحلها من اعداد وتنفيذ ومتابعة بأعتبارها عملية تدفق مستمر ومتبادل للبيانات والمعلومات بين مستويات أجهزة التخطيط المختلفة. (١)

حيث تتضمن الشروط الفنية لاتباع أسلوب التخطيط ، والتى تمثل عصب العملية التخطيطية شرطين أساسيين ، أولهما توفر حجم كافى من البيانات والمعلومات وبالنوعية المناسبة عن كافة المكونات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع التى تمكن من اعداد الخطة . والثانى ، وجود الكادر الفنى القادر على استخدام تلك البيانات والمعلومات لصياغة خطة قومية تحقق أهداف المجتمع ، وتنفيذها ومتابعتها . (٢)

ومتابعة التنفيذ على مستوى الوحدات تشتمل على حجم ضخم من البيانات والمعلومات ليس فقط البيانات والمعلومات المالية المقومه بأسعار سنه الاساس ومره بالاسعار الجارية ، وانما أيضا وبصفة أساسية بيانات ومعلومات عينية ، حيث يتطلب التقدير العينى مزيدا من البيانات والتفصيلات . فمثلا بالنسبة للانتاج لايكفى الحجم الاجمالى وانما كذلك النوعيات (الدرجة الاولى والثانية ....) .

وبالنسبة للعمالة لايكفى الحجم الاجمالى للاجور وانما أيضا عدد العاملين ونوعياتهم ومتوسط الاجر والانتاجية .

ولكى تقوم أجهزة التخطيط (اعداد وتنفيذ ومتابعة) بدورها فلابد من توفر حد أدنى من البيانات والمعلومات السابقة .

ويمكن تقسيم تلك البيانات والمعلومات وفقا لمصادرها الى :

- بيانات ومعلومات وثائقية يحتفظ بها ، ويمكن استرجاعها أو جزء منها عند الحاجة اليه .
- بيانات ومعلومات غير وثائقية يتطلب الامر تجميعها وتحليلها والعمل على تطويرها لتتفق مع احتياجات المخططين .

---

(١) دكتور محرم الحداد ـ " نحو تقييم نظام المتابعة فى مصر ونظام المعلومات المرتبط به " ـ معهد التخطيط القومى ـ مذكرة خارجية (١٣٧٨) ـ القاهرة ١٩٨٣ ـ ص ٣٨

(٢) دكتور سعد طه علام ـ دكتور اسماعيل خليل ـ " التخطيط القومى الشامل " . كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة البصرة ـ مذكرات ـ العراق ـ ١٩٧٦ . ص ٢٠ ومابعدها .

فبالنسبة للبيانات الوثائقية (١) هناك الملفات والسجلات العديدة التى تحتوى على قدر كبير من البيانات سواء على المستوى القومى أو القطاعى او الوحدة . وهناك العديد من الدراسات والمسوح التى تعد بصفة خاصة ، بالاضافة لدراسات الجدوى ، وتقارير الخطط السابقة والمتابعة .

هذا بالاضافة الى الوثائق المنشورة الاخرى كالاحصائيات المختلفة ، وتقارير الموازنة العامة للدولة ، والحسابات الختامية ، وتقارير البنوك ، والبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية — والتى تنشر اما فى كتب او دوريات او وثائق .

وعلى الرغم من اهمية هذا النوع من البيانات بالنسبة للتخطيط القومى ، الا انها مازالت تتبع اساليب قديمه غير متطوره ، ولاتقوم على اسس موحده وتتم بطريقة فردية طبقا للحاجة الملحة .

ووضع هذا شأنه وتلك هى طبيعته ، يقتضى بالضرورة ان يكون لاجهزة التخطيط والمتابعة دور فى تطوير اساليب اعداد وعرض وتقديم البيانات ، وذلك لضمان الاستخدام الامثل لموارد المجتمع ، وضمان الحصول على بيانات محسوبة بدقة وفى التوقيت المناسب ، حيث يمكن استخدامها فى مجالين :—

- اعداد الخطط والبرامج للفترات القادمه .
- متابعة التنفيذ .

ومن ثم ، يجب ان تتمتع اجهزة التخطيط والمتابعة بسلطة الحصول على مايلزمها من بيانات ومعلومات من كافة الادارات والمستويات فى المجتمع . كما يستدعى الامر توفر جهاز فنى كفء يستطيع

---

(١) دكتور محرم الحداد — مرجع سابق .

تجهيز واعداد وتطوير البيانات .

ولذا ، وحتى تحقق البيانات الهدف من الحصول عليها ، وجب ان تكون تلك البيانات معبرة تعبيرا حقيقيا عن نشاط الوحدات وبدرجة ثقة مقبوله . وان تكون درجة التفصيل تحقق مرونة كبيرة فى امكانية استخدامها فى الاغراض التحليلية المختلفة بالاضافة الى توفرها فى الوقت المناسب .

ويجب ان يدخل فى الاعتبار دورية البيانات وامكانية تعديلها حتى يتاح استخدامها فى الاغراض المختلفة .

كذلك يأخذ فى الاعتبار التكاليف اللازمة لتجميع البيانات وارتباطه بعديد من المتغيرات.

مراحل العملية الاحصائيـــة :

جمع البيانات :

عملية جمع البيانات تجرى باسلوبين اولهما ، وهو الحصر الشامل و/أو اسلـوب المعاينة . واسلوب الحصر الشامل يتم بطريقتين هما الحصر المكتبى او الميدانى كمـا يتم الحصر الميدانى بطريقتين هما التقدير الموضوعى والتقدير الشخصى[1] وتعـــد من افضل الاساليب لجمع البيانات ـ اذا كان هناك امكانية لاستخدامها ـ اسلـوب الحصر الشامل الميدانى ذو التقدير الموضوعى .

واسلوب الحصر الميدانى يتبع فى اجراء التعدادات الزراعية للحصول على البيانات الزراعية الاساسية .

اما الحصر المكتبى فيتبع فى جمع البيانات من السجلات والعمليات الحسابية ويمكـن الاعتماد على هذا الاسلوب فى حاله وجود السجلات الدقيقة ، ومن امثلة ذلك بيانـــات التجارة الخارجية من سجلات الجمارك ، وبيانات القروض الزراعية من التعاونيات والاسعار من جهات التسعير .

والطرق الشخصية فى التقدير تعتمد على الخبرة الشخصية للقائمين بها ـ ورغـم عدم دقتها فانها شائعة فى الدول النامية لاستسهالها .

اما الطريقة الموضوعية فتعد من افضل الطرق التى يمكن استخدامها للحصول علـى بيانات دقيقة ، وتعتمد على الإستقصاء بالعينه العشوائية او القياس الفعلى وتستخدم فى بحوث ميزانية الاسرة وتقدير المساحه والانتاج والانتاجية لبعض المحاصيل .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية " الاحصاء الزراعى فى الدول العربية " ـ الندوة القوميـة للاحصاءات الزراعية ـ الخرطوم ـ ديسمبر ١٩٨٣ ـ ص ١ .

بعد اتمام عملية جمع البيانات ، وحتى يفيد المخطط الزراعى من تلك البيانات ، فانه يجرى عليها عدد من العمليات متضمنة :

أ ـ المراجعة ب ـ التصنيف جـ ـ الجدوله د ـ التلخيص
هـ ـ العـــرض

وعملية المراجعة تجرى للتأكد من سلامة ودقة البيانات وعدم وجود تضارب بينها ، مما قد يتطلب الامر العودة مرة اخرى الى المصادر التى جمع منها البيان لتصحيحه .

والتصنيف : يعنى وضع البيانات ذات الصفه الواحده على حدى ، وقد يتم ـ ومن الافضل الاستعداد لهذه العملية قبل جمع البيانات ذاتها .

والجدولة هى عبارة عن تفريغ البيانات التى تم الحصول عليها فى صورة جدول او جـــدول معينة تمكن من سهولة تحليل البيانات . وفى هذه العملية من الضرورى تحويل البيانات الوصفية الى بيانات كمية (الحالة الاجتماعية ـ والعلمية) . ومن هذه الجداول البسيطة والمزدوجـــة والمركبـــة .

وتلخيص البيانات يعنى تلخيص البيانات الاجمالية وتهذيبها بالصورة المناسبة واستخـــراج مؤشرات تمكن من اجراء المقارنات والتحليل والوصول الى النتائج . ومن هذه المؤشرات النسب المئوية ، والمتوسطات والارقام القياسية .

ويتم عرض البيانات باسلوب واضح ومبسط لاظهار الحقائق للمهتمين دون الدخول فـــى التفصيلات ، وقد لاتتم هذه العملية عند استخدام المخطط للبيانات والاحصاءات الزراعية . ومن وسائل العرض المستطيلات والدوائر والمدرجات والمضلعات والمنحنيات بانواعها .

ويستخدم للعمليات السابقة اسلوبين :- الاسلوب اليدوى ، ويستخدم على مستوى الوحدات الزراعية ويحتاج الى وقت والاسلوب الآلى ويستخدم على المستوى المركزى - وزارة الزراعة وجهاز الاحصاء ويسهل من عملية تخزين البيانات واسترجاعها والتبويب .

وبالنسبة لنشر البيانات الاحصائية الزراعية - ففى مصر يتم ذلك عن طريق وزارة الزراعية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء[1] ، فى صوره نشرات عامة او متخصصة حيث هما الجهتان الذى خولهما القانون سلطة الحصول على البيانات الاحصائية الزراعية ونشرها . ويعد قسم الاحصاء بوزارة الزراعة هو المصدر الاساسى لجميع الاحصاءات الزراعية ويتعاون معه جهاز التعبئة العامة والاحصاء .

ويعانى العمل الاحصائى الزراعى - لحد ما - الى نقص التنسيق بين الجهات الاحصائية كما بين المستويات الاحصائية ، مثل ذلك التنسيق بين احصاءات وزارة التموين ووزارة الزراعة ، والتنسيق بين المستويات الدنيا والمستويات الاعلى كما بين مستوى القرية والمركز والمحافظة والمستوى القومى وذلك من حيث التعاريف ونظم التبويب . وينتج عن ذلك تضارب فى البيانات التى تصدرها هذه الجهات وبعضها ، كما يحدث التضارب ايضا فى بيانات الجهة الواحدة والتى تصدر عاما بعد آخر .

---

(١) راجع ص ٢٦ بيان بالنشرات الاحصائية التى يصدرها كل من وزارة الزراعة وجهاز التعبئة العامة والاحصاء فى مصر .

القصور فى الاحصاءات الزراعيـــــة :

تتصف البيانات الزراعية فى معظم - ان لم يكن كل - الدولة النامية ، ومن ضمنها مصر بالطبع بالقصور الكمى والنوعى . وبصفة خاصة البيانات المتعلقة بتقدير مساحة وانتاج الخضر والفاكهة ، ويرجع ذلك لسببين ، هما عدم الاهتمام الجدى بحصرهما باعتبارهما سلع غير اساسية وايضا صعوبة الحصول على بياناتها واحتياج ذلك لامكانيات مادية كبيرة ، هذا بالاضافة الى الثروة الحيوانية وعدم دقة البيانات الخاصة بها ، وايضا انتاج الدواجن ، ويرجع ذلك الى الاعتماد على الطرق الشخصية فى التقدير ، ويؤثر ذلك بالطبع على الخطط والسياسات والقرارات المتعلقة بالتسويق والتجارة لهذه السلع . وكذلك هناك قصور فى بيانات تكاليف الانتاج الزراعى لاعتمادها على التقدير المكتبى ، وعلى القيم المحددة حكوميا - كالقيم الايجارية هذا بالاضافة الى القصور فى بيانات الاسعار الزراعية سواء اسعار المنتج او المستهلك .

وبصفة خاصة فان القصور فى حسابات تكاليف الانتاج الزراعى يؤدى الى صعوبة تقدير القيمه المضافه فى الناتج الزراعى وبالتالى تعذر حساب الدخل القومى بصورة دقيقة[1] ، ايضا يؤدى ذلك الى صعوبة رسم الخطط والسياسات الزراعية ، واتخاذ القرارات المتعلقة بتخصص الموارد فى ضوء بيانات غير دقيقة او ناقصة عن التكاليف والاسعار . كذلك فان بيانات الاستهلاك لاتأخذ فى الاعتبار الفاقد والاستهلاك غير الآدمى ، كما فى حاله القمح ودقيقة ، والخضر والفاكهة .

وبالاضافة الى نواحى القصور السابقة فى البيانات الاحصائية الزراعية ، فان هناك قصور فنى فى عملية جمع البيانات ذاتها ، حيث لاتقوم على الطرق الموضوعية ومن امثله ذلك :-

- الاعتماد على الاسلوب المكتبى وليس الميدانى .
- رغم استخدام العينات العشوائية لجمع الاحصاءات الا ان ذلك يتم بسؤال الزراع - ومن المعروف ان القطاع الزراعى لاذاكره له . لذا وجب ان يقوم الاحصائى بعملية المعاينة والعد بنفسه قدر الامكان .
- اتخاذ المتوسطات الشهرية والسنوية فى بعض الحالات دون ترجيح او الاضافة الى متوسطات السنة السابقة لتقدير السنه الحالية .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية " الاحصاء الزراعى فى الدول العربية " الندوة القومية للاحصاء الزراعية - الخرطوم - ديسمبر ١٩٨٣ - ص ٨ .

كما وان اعتبار السنة الزراعية التى تبدأ اول نوفمبر وتنتهى فى ٣١ اكتوبر مماثلة للسنة الميلادية ، وهذا بالطبع يؤدى الى قدر من الانحرافات فى التقدير . وتبريرذلك ان ليس هناك تباين كبير بينهما يعادل الجهد الذى تتطلبه عملية الموائمة بين النوعين من التقويم .

وقد يرجع ذلك - ايضا - بصفة كلية او جزئية ، الى طبيعة القطاع الزراعى فى دول العالم الثالث ، فهو قطاع ذو ملكيات صغيرة ، تتشر به الاميه ، ولايوجد به سجلات ، ويعتمد فى جمع بياناته على ذاكره المزارع . لذا يتطلب الامر بذل المزيد من الجهد فى الحصول على البيان والتأكد من دقته بالاساليب المختلفة .

كذلك فان ضعف القدرات المالية والمادية للاجهزة الاحصائية - فى تلك البلدان - ، من حيث تكاليف العاملين ووسائط النقل والالات والحاسبات . مما قد يؤدى الى عدم اختبار الاستمارات ميدانيا ، وتحميل جامعى البيانات بقدر فوق طاقتهم من الاستمارات ، وضغط الفترة الزمنية لجمع البيانات ، وعدم ملائمة موعد جمع البيانات . هذا بالطبع بالاضافة الى ماقد يوجد من قصور فى عمليات التبويب والحفظ والتداول للبيانات .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

متطلبات الخطه الزراعية من الاحصاءات الزراعية :

كما هو معروف ـ فان العملية التخطيطية تتضمن مراحل ثلاث هى مرحلة اعداد الخطه ، ومرحلة تنفيذ الخطه ، ثم مرحلة متابعة وتقييم الخطه . ولكل من المراحل الثلاث متطلباتها واحتياجات من الاحصاءات .

وبالنسبة لمرحلة اعداد الخطه

ـ ونتعرض هنا لاعداد الخطه على مستوى القطاع الزراعى[1] ، وحتى نستطيع بقدر من الدقة العلمية ان نتعرف على متطلبات تلك المرحلة من البيانات والمعلومات الاحصائية ، فمن الضرورى ان نتعرف على العمليات والخطوات التى يقوم بها المخطط واحتياجاته من البيانات لكل منها . وهذه العمليات تتضمن :

اولا :

يبدا المخطط بتحديد الاهداف الانتاجية لخطه قطاع الزراعة وذلك بالتعرف على الابعاد الرئيسية التى تقوم عليها الخطه العامة للتنمية القومية الشاملة ، فيتعرف على :

أ ـ معدلات نمو السكان ريف وحضر .

ب ـ معدلات نمو الدخل وتوزيعه .

جـ ـ الادخار والاستثمار .

د ـ الاستثمارات المخصصه لقطاع الزراعة .

هـ ـ ما قد يكون هناك من ابعاد اخرى للخطه .

ومن ثم فان الجانب الاعظم من البيانات اللازمه فى هذه الخطوه ، وهى وثائقية او تخطيطية تاتى من المستوى القومى . فيما يختص بالسكان ياتى من جهاز الاحصاء المركزى بالدولة ، وكذلك الدخل وتوزيعاته ، والادخار والاستثمار من البنوك والخطط السابقة . اما فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات فياتى من المستوى التخطيطى القومى .

---

(١) دكتور سعد طه علام ـ " اعداد وتنفيذ الخطه الزراعية ومتابعتها " ـ معهد التخطيط القومى ـ ١٩٨٤ .

ثانيا :

يقوم المخطط بعد ذلك بدراسة الانتاجية فى قطاع الزراعة بالنسبة لمختلف المنتجات النباتية والحيوانية ، وذلك عن طريق دراسة الارقام القياسية للانتاج من مختلف الحاصلات لفترة زمنية - سلسله زمنية - سابقة على الخطة .

وهذا يعنى انه يلزم للمخطط الزراعى احصاءات عن المساحة المزروعة بمختلف الحاصلات الداخله فى الخطه . والانتاجية والانتاج فى سلسله زمنيه لعشر او خمس سنوات على الاقل سابقة على الخطه . كذلك تلزم الاحصاءات المتعلقة باعداد الحيوانات والدواجن - والاسماك - وانتاجها من اللحوم والالبان ، والبيض واعداد مؤشرات عن اتجاهات الانتاج والانتاجية (١) .

ثالثا :

القيام باجراء مسح شامل لاوجه استغلال الاراضى الزراعية فى الدوله ، وتقسيم الدولة الى عدد من المناطق او الاقاليم وفقا لدرجة التجانس فى اوجه الاستغلال مع مراعاه تطابق هذا التقسيم مع التقسيم الادارى لما يؤدى اليه هذا من تسهيل الحصول على البيانات والاحصاءات اللازمه .

ومن ثم فان ما يلزم من بيانات فى هذه الخطوة تتعلق بالمساحة الارضية المزروعة وغير المزروعه والقابلة للاستصلاح وتصنيف الاراضى تبعا لانتاجيتها بالنسبة للاراضى المزروعة وبالنسبة لقابليتها للاستصلاح بالنسبة للاراضى غير المستصحله .

رابعا :

يلى هذه الخطوه دراسة الطلب على كل محصول وسلعه سواء نباتية او حيوانية من السلع الزراعية الداخلة فى الخطه . ولا يشترط دخول كافة المنتجات الزراعية فى الخطه ، نفسى

(١) من الممكن فى هذه المرحلة اعداد تحليل عن العوامل المؤثره على الانتاجية والانتاج سواء للانتاج النباتى او الحيوانى - ومعرفة اثر التغيرات الموسمية والدورية والاتجاه العام .

مراحل التخطيط الاولى قد تدخل فقط المحاصيل الرئيسية ولتقدير الطلب يستخدم العديد من النماذج والتى يلزم لها الحصول على بيانات عن :

- استهلاك الفرد من السلعة فى سنه الاساس على الاقل — وفى سلسله زمنيه لعدد سنوات سابقة على الخطه .
- عدد السكان المتوقع فى سنه او سنوات التقدير .
- الدخل الفردى الحقيقى فى سنه الاساس والزيادة المتوقعة فى الدخل فى سنة التقدير .
- حساب مرونه الطلب الدخليه على السلعة .

وذلك بالنسبه للمحاصيل النباتية ، والسلع الغير نباتية الداخلة فى الخطة كاللحوم والالبان والبيض .

ومن تلك النماذج المستخدمة لتقدير الطلب النموذج التالى :

الطلب الكلى على السلعه فى السنه ن = س ن (ك (١ + $\frac{\Delta د}{د}$)^{م}

حيث ، س ن = عدد السكان فى سنه التقدير

ك = استهلاك الفرد من السلعة فى سنه الاساس

Δ د = الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى من سنه الاساس الى سنه التقدير

د = الدخل الفردى الحقيقى فى سنه الاساس

م = مرونه الطلب الدخلية .

خلاصا :

بعد تقدير الطلب ، يقوم المخطط الزراعى بتقدير الاحتمالات الانتاجية للمحاصيل وتشتمل هذه العملية على الجوانب التالية :

أ — تقدير حجم الانتاج المتوقع من الموارد الحالية

— تحت نمط الانتاج الحالى والذى يفترض ان يستمر خلال الخطه ، ولذلك فانه يلزم الحصول على بيانات — كما سبق القول فى ثانيا — عن المساحة المزروعة من مختلف محاصيل الخطه وانتاجيتها فى سلسلة زمنيه لعدد سنوات سابقة على الخطة تمكن من التقدير

وابسط اساليب طريقة الخط المستقيم ،كذلك بالنسبة لانتاج اللحوم والالبان والدواجن والبيض .

— تحت نمط الانتاج المحسن ، وفى هذه الحالة ، يعاد التقدير لنفس الموارد باقتراض استخدام اساليب انتاجية اكثر تطورا تؤدى الى زيادة انتاجية الموارد ، ويعتمد فى ذلك على البيانات والمعلومات المتحصل عليها من مراكز البحوث الزراعية والمعدلات العالمية وهو ما يستخدم لتقدير حجم الانتاج المتوقع من الموارد باتباع اساليب التنمية الراسية .

ب — تقدير حجم الانتاج المتوقع من الموارد الممكن اضافتها :

وذلك عن طريق التنمية الافقيه . ومن ثم يلزم الحصول على بيانات عن الاراضى القابلة للاستصلاح ومراحله ومعدلات الاستصلاح فى الخطه وانتاجية تلك الارض خلال سنوات الخطه .

ومن ثم ، فان البيانات والمعلومات الاحصائية اللازمه لتلك النقطه — خامسا — تشتمل على :

— بيانات عن المساحة المزروعة بمختلف الحاصلات فى سلسله زمنيه .
— انتاجية المحاصيل فى سلسله زمنيه .
— بيانات عن الانتاج الحيوانى — الدواجن — والالبان — والبيض
— بيانات عن انتاجية الموارد فى ظل التنمية الراسية
— بيانات عن استصلاح الاراضى — الاراضى القابلة للاستصلاح — واولوياتها
معدلات الاستصلاح السنوية خلال سنوات الخطه .
— انتاجية الاراضى المستصلحة خلال سنوات الخطه .

سادسا :

تتضمن الخطه الزراعية ايضا جانب عوامل ومستلزمات الانتاج الزراعى — سواء ما هو متاح او ما هو مطلوب لتحقيق اهداف الخطه :

- فيلزم التعرف على المتاح من القوى العاملة الزراعية
وما هو مطلوب للمشاريع الجديدة والفائض او العجز فى العمالة الزراعية وذلك باستخدام ميزان القوى العامله .
- كذلك بيانات عن الاسمدة والمبيدات المتاحة والمطلوبة
- بيانات عن الالات والمعدات الزراعية .

وجانب من هذه العوامل والمستلزمات يمكن الحصول على بياناتها وثائقيا ، وجانب يلزم له استمارة استبيان . اما بالنسبة للتقدير فيما يتعلق بالمطلوب فمن الممكن التعرف عليه عن طريق الموازين التخطيطية ، وحساب جداول المدخلات والمخرجات ، وتقدير دالة الانتاج ، والبيانات والمعلومات الممكن الحصول عليها من مراكز البحوث المتخصصه .

سابعا :

بعد الانتهاء من تقدير الطلب ، وتقدير حجم الانتاج الممكن ، ومستلزمات الانتاج المتاحه والممكن توفيرها ، يقوم المخطط بمقارنة العرض بالطلب لاحداث الموازنة بينهما وعند اجراء عملية موازنة العرض مع الطلب من السلع الزراعية قد تجابه المخطط احدى احتمالات ثلاث :

أ - العرض يتساوى مع الطلب وهى حالة مثلى نادرة الحدوث .

ب - العرض اقل من الطلب ، لبعض السلع او لكل السلع الداخلة فى الخطه .

جـ - العرض اكبر من الطلب ، لبعض السلع او لكل السلع الداخله فى الخطه ، وهى ايضا حاله نادره الحدوث .

وحتى يستطيع المخطط ان يقوم بعملية الموائمه بين العرض والطلب فى الحالتين (ب) ، (جـ) يلزم بيانات ومعلومات عن :-

- يلزم بيانات عن التجارة الخارجية فى السلع والمنتجات الزراعية ، وذلك فيما يتعلق بالكميات والاسعار فى سلسله زمنية والاسواق ، حتى يمكن تحليل التوقعات المستقبلية

وامكانية تنمية التجارة الخارجية .

ـ يلزم بيانات عن الاسعار ، سواء بالنسبة للمنتجات او بالنسبة للمدخلات ، حتى يمكن تحليل التكلفة والعائد والبدائل الممكن اتباعها لتحقيق المواءمه بين العرض والطلب على ان تكون فى سلسله زمنية ايضا لمعرفة التوقعات السعرية المستقبلية .

ـ كذلك يلزم بيانات عن بنود التكاليف الاخرى كالايجار ـ والاجور ـ والفائده على رؤوس الاموال والضرائب فى سلسله زمنية ، حتى يمكن تحليل الربحيه وصافى الدخل الممكن تحقيقه فى ضوء بدائل الاستخدام المختلفة للموارد الزراعية .

وفيما يتعلق بتلك البيانات السابقة فانه يعتمد فى جانب منها على المصادر الوثائقية ، وفى جانب على نتائج دراسات سابقة من مراكز البحوث الزراعية ، وفى جانب اخر يتحصل على البيانات عن طريق الدراسات الميدانية (استمارة استبيان) .

بيانات المشاريع الاستثمارية فى الخطه الزراعية :

تتضمن الخطط عدد من المشاريع الاستثمارية ، وحتى يمكن للمخطط من وضع اولويات لتلك المشاريع ومن تضمينها فى الخطه ، فانه يلزم الحصول على قدر كاف من البيانات والمعلومات عن تلك المشاريع تساعد فى ذلك .

وتعتبر تلك العملية من ادق واهم مراحل اعداد الخطه القومية والخطط القطاعية ، حيث تنتهى بالاختيار النهائى لمشروعات التنمية .

وحتى تتم هذه العملية فان المخطط يستخدم عديد من المعايير والمقاييس الاقتصادية بالاضافة الى معايير اجتماعية وسياسية ـ والتى منها :
العائد للتكلفة ـ معامل راس المال الدخل ـ عائد راس المال ـ عائد العمل ـ القيمة الضافة ـ العائد من العملات الاجنبية ـ اثر المشروع على طبيعة توزيع الدخل ـ استخدام

المشروع لعناصر الانتاج المحلية والاجنبية ـ اثر المشروع على الميزان التجارى وميزان المدفوعات .

وسواء اكان المشروع للانتاج النباتى او الحيوانى او استصلاح الاراضى او تصنيع زراعى او غير ذلك ، فانه يلزم الحصول على البيانات والمعلومات التى تمكن المخطط من قياس وحساب المعايير السابقة . ومن هذه البيانات :

استثمارات المشروع وتوزيعها ـ بنود تكاليف المشروع ـ عماله المشروع والاجور ـ الصادرات من انتاج المشروع واسعارها ـ مستلزمات المشروع من العالم الخارجى ـ الدخول الموزعه بسبب المشروع . والبيانات والمعلومات الاخرى التى تلزم لحساب المعايير السابقة .

ـ كذلك ، فانه يلزم للمخطط الزراعى بيانات عن المشاريع ذات الانتاجية غير المباشرة ، كمشاريع تنظيم السوق الزراعية ، والتسويق ، والتعاونيات ، والائتمان الزراعى ، والحيازه الزراعية . حتى يمكن التعرف على اثر تلك المشاريع على الخطه وكيفيه تطوير هذه الجوانب .

البيانات اللازمه خلال مرحله تنفيذ الخطه :

بعد ان يتم تصميم خطه القطاع الزراعى واختيار مشاريعها ، يصبح من الضرورى وضع الخطه موضع التنفيذ ، اى نقلها الى مستوى المزرعه والمشروع لتنفيذها وتحقيق اهدافها وهناك اساليب عديده لتنفيذ الخطه الزراعية تختلف من مجتمع لاخر تبعا لطبيعه المجتمع واوضاعه .

وتنفيذ الخطه فى قطاع الزراعة يتطلب ضمان تحقيق النواحى التالية ، ومن ثم توفير البيانات والمعلومات التى تمكن من ذلك :—

— تحديد حجم الانتاج الكلى من المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يتناسب مع ما جاء بالخطه ، سواء كان ذلك بالتوسع فى انتاج بعض المنتجات او بالحد من انتاج البعض الاخر ، ومن ثم وجب الحصول على بيانات بالمساحات الممكن تنفيذها ، والمساحات المنفذه ، وما لم يتم زراعته من كل محصول فى حينه حتى يمكن تداراك ذلك .

— العمل على مواءمه العرض مع الطلب على السلع والمنتجات الزراعية ، وهذه العملية قد تتم فى مرحلتين ، اما خلال مرحلة الانتاج ذاتها او خلال مرحلة التسويق ، ومن ثم يلزم الحصول على بيانات عن الاسواق والمخزون والصادرات والواردات وتوقيتاتها ، حتى يمكن تحقيق المواءمه بين العرض والطلب .

— السيطرة على اسعار المنتجات الزراعية بما يحقق اهداف الخطه ، سواء بالنسبة لسلع الاستهلاك ، او بالنسبة للمواد الخام والمنتجات الزراعية التى تذهب لقطاع الصناعة ، او بالنسبة للسلع التصديرية .

ومن ثم وجب توفير بيانات عن الاستهلاك ، واحتياجات القطاعات الاخرى من المنتجات الزراعية ، كذلك واجبات التصدير ، مع توقيتات كل مما سبق مع توفير البيانات السعرية لكل .

البيانات الاحصائية اللازمه خلال مرحلة متابعة وتقييم الخطه :

المتابعة — كما هو معلوم — مرحله متممه ومكمله لمرحلتى اعداد الخطه ، وتنفيذ هـــا . وهى اداه من ادوات التخطيط ووسيله من وسائل تحسين العمل التخطيطى (١) .

وعملية المتابعة تقتضى ان يتم الاتى :

١ــ التعرف على ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه .

٢ــ التعرف على كميات المستلزمات المستخدمة فى التنفيذ .

٣ــ التعرف على اسباب القصور فى التنفيذ .

٤ــ التعرف على الطاقات العاطله ، والمخزون .

٥ــ اقتراح الحلول لعلاج قصور التنفيذ .

ومن ثم ، تتطلب هذه المرحلة توفير البيانات عن الجوانب السابقة ، وهى بيانات فـــى معظمها — ان لم تكن كلها — بيانات ميدانية ، اى يتم التحصل عليها من الوحدات القائمـــه سواء كانت مزرعه او مصنع او غير ذلك .

ويتم ذلك اما عن طريق تقارير دوريه ترفعها الوحدات والجهات المعنيه الى المستويـــات التخطيطية الاعلى ، واما عن طريق استمارة استبيان ترسلها الجهات التخطيطية الاعلـــى الى الوحدات وتطلب استيفائها .

وحتى تتحقق المتطلبات الخمسه السابقه لعمليه المتابعة — ونظرا لما للمتابعة والتقيـــيم من اهميه بالنسبة للعمل التخطيطى ، فذلك يتطلب الخطوات التالية (٢) :—

— تجميع البيانات والمعلومات ذات الارتباط بموضوع المتابعة ، على ان تكون هـــذه

(١) دكتور ابراهيم العيسوى — " التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى " — ورقه عمل (٢) — معهد التخطيط القومى — يونيو ١٩٨٣ — ص ٥٢ .

(٢) دكتور على نصار — " متابعة الخطه الخمسيه " — ورقة عمل (١) — معهد التخطيـــط القومى — مايو ١٩٨٣ .

البيانات نمطيه - اى متفق عليها وموحده بالنسبه لمختلف مشاريع الخطه ، مع قدر من التباين تبعا لما يمليه طبيعة او نوعيه المشروع او القطاع مجموع المتابعة ، على ان تكون هذه البيانات ميدانية ، وفى شكل (١) ملخص للبيانات التى يحتاجها المخطط الزراعى وقد يحتاج غير ذلك ايضا .

- يجرى على هذه البيانات بعض العمليات التحليلية ، للتعرف على وتحديد النواحى التى تستهدفها المتابعة ، واهمها التعرف على :
  * نسبة المنفذ من المستهدف .
  * معدلات استخدام المستلزمات .
  * الطاقات غير المستغله .
  * مستويات الاداء (نوعيه المنتجات ...) .
  * المخزون .

- التعرف على العوامل المؤديه الى عدم تحقيق المستهدف ، واذا وجد اقتراحات بشأنها .

- يترتب على ما سبق اتخاذ قرارات واجراءات لازاله المعوقات ، ودفع عملية التنفيذ .

وتجابه المتابعة فى مجتمعنا - كما فى مجتمعات الدول النامية المتبعة لاسلوب التخطيط - عدم الاهتمام الكافى باعتبارها عملية ثانوية بالنسبة للتخطيط وهذا غير سليم . وحيث تكتفى معظم تقارير المتابعة بالتعرف على النتائج ، وغالبا ما يتم رصدها مكتبيا ، دون التعرف على الاسباب او العوامل وراء هذه النتائج . كما انه لا يتم مقارنه النتائج بالمستهدف - لاسباب متعددة - للتعرف على معدلات التنفيذ ونسبة القصور .

كما ان تقارير المتابعة فى شكلها الحالى لا تقدم اى مقترحات لعلاج قصور التنفيذ او تعديل المعدلات والمتوسطات المستخدمة فى تنفيذ الخطه ، وهذا يعتبر من ضمن

المهام الاساسية لعملية المتابعة بالاضافة الى القصور فى بيانات استمارة المتابعة — وعدم ملائمه الاستمارات للغرض المستخدمه من اجله — ومثال ذلك استخدام نفس استمارة المتابعة ربع السنوية لاغراض المتابعة السنوية رغم الاختلاف فى التفصيلات ، حيث المتابعة ربع السنوية اكثر تفصيلا من المتابعة السنويه .

هذا بالاضافة الى ان اهتمام استمارات المتابعة ينصب على الجوانب النقدية دون العينيه والعكس هو المفروض .

شكل (١) ـ البيانات اللازمه للمخطط الزراعـــــى

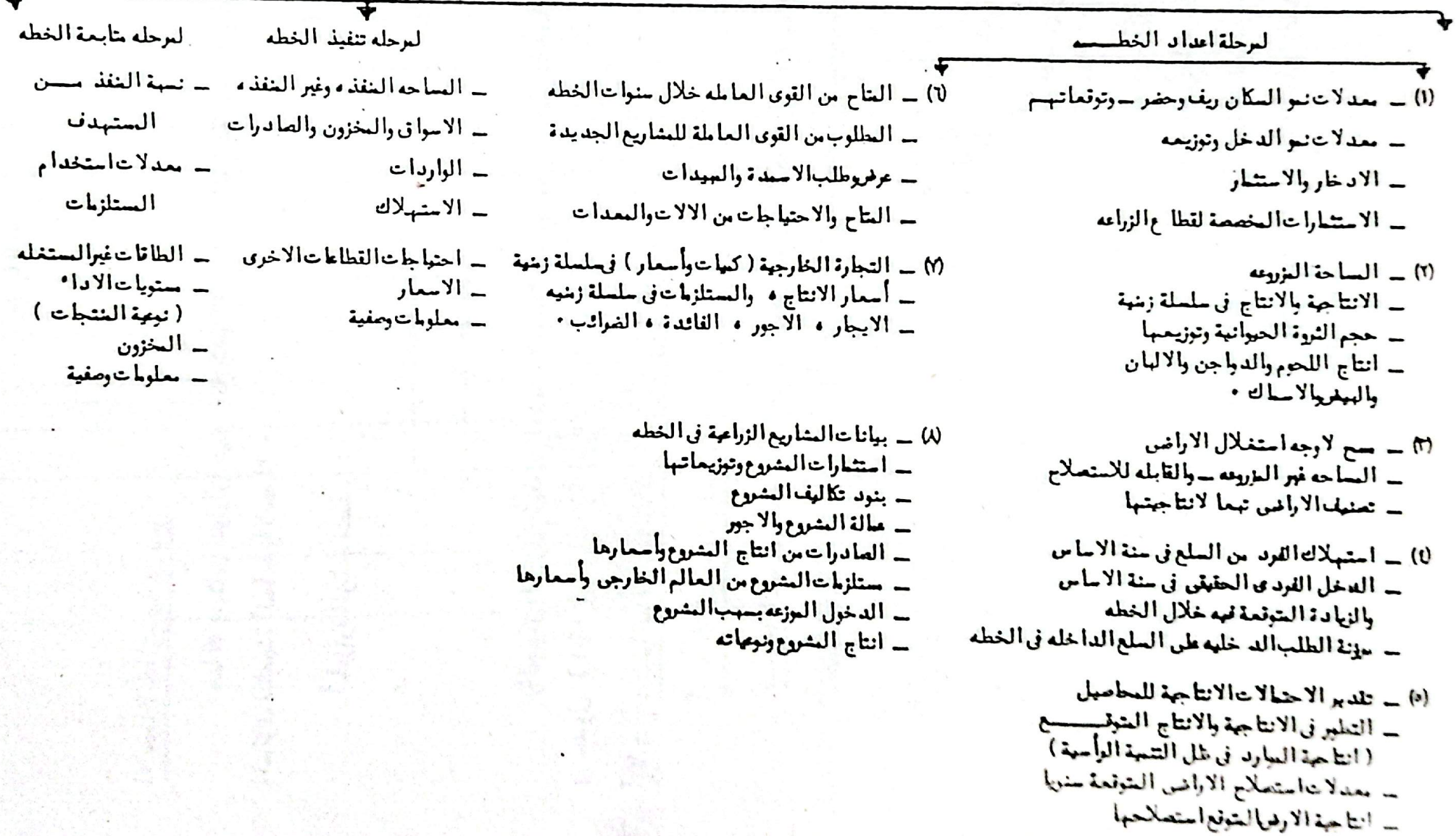

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاحصاءات الزراعية فى مصر :

هناك جهتان تتوليان مهمه جمع ونشر الاحصاءات الزراعية ، وهما وزارة الزراعة ، والجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء .

أما وزارة الزراعة فتصدر :-

أ - نشره الاقتصاد الزراعى

ب- التعداد الزراعى

والجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء فيصدر نحو ١٣ نشره احصائيه زراعيه موضحه فى جدول (١) .

أولا : النشرات الاحصائية التى تصدرها وزارة الزراعة :

أ : الاقتصاد الزراعى :

مصدرها : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية - وزارة الزراعة .

تاريخ الصدور : صدر أول عدد فى يناير ١٩٥٠ وكانت تصدر شهريا ، وتصدر الآن سنويا ، وصدر آخر عدد سنة ١٩٧٩ .

المحتويات :

١ - التصنيف الاقتصادى للأراضى الزراعية .

٢ - الاسمدة الكيماوية ، (المنتج - المستورد - مقررات المحاصيل ومعدلاتها - تطور استخدام الاسمدة - أسعار الاسمدة) .

٣ - الدخل الزراعى ويشمل : قيمة الانتاج والمستلزمات والدخل الزراعى بالاسعار المزرعية الجاريه - قيمة الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى والدخل الزراعى بالاسعار المزرعية الجارية - قيمة الانتاج والدخل - المساحة والانتاج - وقيمة الانتاج للحاصلات الحقليه - اجمالى المساحه والانتاج وقيمة الانتاج للخضر (شتوى - صيفى - نيلى) - الانتاج وقيمة الانتاج للفاكهه .

جدول (١) الاحصاءات الزراعية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

م	اسم النشرة	الوحدة التنظيمية المصدرة لها	معدل الاصدار (الدورية)	متوسط الفترة بين تاريخ البيانات واصدارها	مصدر البيانات	عدد الجداول الاحصائية	عدد الصفحات	عدد نسخ المطبوع	ملاحظات
١	نشرة القطن الشهرية	قسم احصاء القطن	شهرية	شهرين	البحارث ـ شركات الغزل التصدير ـ البنوك	٢٠	٥٠	١٠٠	
٢	الوجود من القطن الشعر و ٣١ اغسطس	" " "	سنوية	شهرين	المطالع	٢٥	٣٠	١٠٠	
٣	تقديرات الدخل من القطاع الزراعى	قسم الانتاج الزراعى	سنوية	١٨ شهرا	وزارة الزراعة مصادر اخرى	٤٣	٧٤	٢٥٠	يوجد ٣٠ مصدر آخر وجود ٥٠ سنويا
٤	النشرة السنوية لاحصاءات الاراضى	قسم احصاءات الاراضى	سنوية	٦ شهور	شركات الاستصلاح هيئة التعمير	٢١	٢٤	١٠٠	
٥	" " للاراضى المستزرعة	" " " "	"	"	شركات الاستزراع وزارة الزراعة	٤٢	٥٥	١٠٠	
٦	الزمام والمساحات المستزرعة	قسم المساحات المستزرعة	"	١٢ شهر	مأموريات الضرائب العقارية	٣٥	١٢	١٠٠	
٧	النشاط التعاونى بالقطاع الزراعى	قسم التعاون الزراعى	"	١٢ شهر	وزارة الزراعة البنك الرئيسى للتنمية الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى	٥٩	٨٣	١٠٠	
٨	احصاءات الثروة الحيوانية	قسم الثروة الحيوانية	"	١٦ شهر	وزارة الزراعة مصلحة الاراضى	٣١	٦٥	١٥٠	
٩	احصاءات امراض الحيوان	" " "	كل ٥ سنوات	٢٤ شهر	وزارة الزراعة الاحصاءات الفنية	٣٥	٦٩	١٥٠	
١٠	" الامن الغذائى	" " "	سنوية	٣٠ شهر	البحارث شركات الامن الغذائى	٢٠		١٥٠	
١١	" الانتاج السمكى	قسم الثروة المائية	سنوية	١٢ شهر	معهد علوم البحار مؤسسة الثروة المائية	٣٥	٧٠	١٢٠	لم تصدر بعد تحت الدراسة
١٢	" الآلات الزراعية ميكنة	قسم الآلات الزراعية	كل سنتين	سنة	وزارة الزراعة الرى شركات الاستزراع والاستصلاح الاصلاح الزراعى جمعيات التعاون الزراعى	٣٦	٥٧	١٠٠	
١٣	نشرة الرى والموارد المائية	قسم الرى والموارد المائية	سنوية	١٤ شهرا	مختبر معهد التحليل وزارة الرى وزارة الزراعة	٣٥	٤٧	١٠٠	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ جمهورية مصر العربية ـ ١٩٨٤

المساحة والانتاج وقيمة الانتاج للمحاصيل الطبية والعطريه.

قيمة الانتاج الحيوانى.

٤ ـ انتاج واستهلاك المواد الغذائيه.

٥ ـ الايجارات الزراعيه.

٦ ـ مساحة الحاصلات الزراعية وكمية المحصول والحركه التجاريه له وترتيب جمهورية مصر بين دول العالم المنتجه للمحصول والأرقام القياسيه للحاصلات.

٧ ـ مساحة وانتاج الفاكهه.

٨ ـ معامل التفريخ البلديه والصناعيه.

٩ ـ احصاءات خلايا النحل البلديه والأفرنجيه.

١٠ـ تكاليف الفدان من المحاصيل المختلفه.

١١ـ الاسعار المزرعيه للحاصلات الزراعيه والأسعار التى تحددها الدوله.

١٢ـ بعض المؤشرات الاقتصاديه العامه عن القطاع الزراعى.

١٣ـ الاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى.

١٤ـ الملكيه والحيازه (بيان ـ أعداد الحائزين بالجمعيات التعاونية الزراعية).

١٥ـ الجمعيات التعاونيه: (عدد الجمعيات وعدد الأعضاء ورأس المال ـ بيان الجمعيات التعاونيه الزراعية).

١٦ـ التسليف الزراعى: تطور التسليف ـ قيمه كل نوع من القروض لكل محصول.

١٧ـ حصر الماشيه والحيوانات فى كل محافظه.

والمذبوحات بالجمهوريه والمحافظات.

١٨ـ التسويق التعاونى.

١٩ـ بيانات عامة عن الجمهوريه وتشمل:

وحدات التعامل فى بعض أصناف المحاصيل الزراعيه.

عدد السكان التقديرى لمحافظات الجمهوريه.

تطور الدخل القومى.

الاستثمارات فى القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

تطور المساحه المحصوليه .

تطور مساحة الأراضى المستصلحه .

مساحة الأرض الموزعه وعدد الاسر المستفيده .

ب: التعداد الزراعى :

مصدرهـــا : الادارة العامه للتعداد الزراعى ـ الاداره المركزيه للاقتصاد الزراعى ـ وزارة الزراعة .

تاريخ الصدور : تصدر النتائج كل عشر سنوات ، وقد تم اجراء خمس تعدادات زراعيـــة فى مصر هى تعدادات ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٦١ ـ ١٩٨٢ .

المحتـويات :

١ ـ الحيازة و تفتتهـــا واستغلالها حسب القرى والمراكز وحسب فئات مساحة الحيـازة (المساحات المملوكه ـ المستأجرة ـ عدد القطع ـ المساحات المزروعه ـ المساحات غير المزروعه ـ مساحات المحاصيل والخضر ـ مساحات الفاكهه ـ مساحات المبانـى والأجران داخل الحيازات ـ مساحات الهور التالف داخل الحيازات) .

٢ ـ الحائزين الزراعيين وبيانات عنهم (الكيان القانونى للحائز ـ السن ـ مهنـــه الحائز) حسب التقسيم الجغرافى وحسب فئات مساحة الحيازة .

٣ ـ المساحات حسب أسلوب الرى والصرف ـ حسب التقسيم الجغرافى وحسب فئـــات مساحة الحيازه .

٤ ـ مساحة أرض الحيازه حسب زراعتها بالمواسم المختلفه بالمحاصيل والخضر والمساحـة المحصولية ـ المساحات المزروعة من كل نوع من المحاصيل والخضر والمساحـــات المحمله ، حسب التقسيم الجغرافى .

٥ ـ الفاكهه والأشجار الخشبيه والمشاتل حسب التقسيم الجغرافى وفئات مساحـــة الحيازة (حسب المزروع فى مساحات مجمع والمعشر ، والمشر وغير المشر ، وعـــدد الاشجار) .

٦ ـ أعداد الابقار والجاموس والاغنام والماعز حسب السن والجنس وحسب التقسيم الجغرافى وفئات مساحة الحيازة .

٧ ـ أعداد الدواجن حسب التقسيم الجغرافى وفئات مساحة الحيازة .

٨ ـ خلايا النحل " " " " " " " .

٩ ـ الاسمدة الكيماويه المستخدمه فى الحيازة حسب نوع السماد وحسب فئات مساحة الحيازة لكل موسم على حدة مفصله حسب استغلال الأرض (محاصيل مؤقته أو فاكهه) .

١٠ـ المبيدات الحشريه المستخدمه فى الحيازه حسب النوع والتقسيم الجغرافى وحسب فئات مساحة الحيازة .

١١ـ الآلات الزراعيه البلديه والميكانيكيه فى الحيازه حسب التقسيم الجغرافى وحسب فئات مساحة الحيازة .

١٢ـ العمال الزراعيون حسب السن والجنس وحسب التقسيم الجغرافى وفئات مساحة الحيازة .

وبالنسبة للتعداد الزراعى الاخير فى مصر والذى أجرى عام ١٩٨٢/٨١ ، فقد اتخذت الاجراءات التاليه لتحسين وتطوير الاحصاءات الزراعية .

ـ تم استخدام المشرفين الزراعيين كعدادين بدلا من المدرسين ـ الذين استخدموا فى تعداد ١٩٦١ ، وذلك لما لهم من خلفيه زراعيه ، وسهولة تدريبهم بالاضافه الى ما لديهم من معلومات عن الحيازات فى منطقة عملهم ، وتبعيتهم لنفس الجهة القائمه بالتعداد وهى وزارة الزراعه .

ـ تم تدريب الفريق الميدانى من عدادين ، رؤساء عدادين ، مسئولى مراكز ، ومساعديهم ومشرفى مراكز ، ومساعديهم ..... تدريبا نظريا وعمليا وأجريت لهم الاختبارات الميدانيه والتحريريه (بلغ عدد الفريق الميدانى ١٢ ألف) ، وذلك حتى يعلم كل عضو مضمون البيان ومحتواها وكيفية الحصول عليه واستخراجه ، وما قد يعترضهم من مشاكل وكيفية مواجهتها والفترة الزمنيه اللازمه للبيان والاستماره وغير ذلك مما يضمن

معه دقة الحصول على البيان .

- تحميل كل عضو بالفريق الميدانى بالعدد المناسب من الاستمارات والتى لا تؤدى الى الاستعجال فى ملء الاستماره مما يؤثر على دقتها .
- تحديد حوافز مجزيه للأجهزه الميدانيه تتناسب مع حجم العمل المنجز ومدى دقته .
- تم توفير أكبر قدر ممكن من الاحتياجات المادية . كوسائط النقل والآلات الحاسبه وغير ذلك .

ثانيا : النشرات الاحصائية الزراعيه التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء

يصدر الجهاز نحو (١٣) ثلاث عشر نشره احصائيه زراعيه فى مختلف المجالات الزراعيه — وموضح موجز عنها فى جدول (١) .

أوجه الكفاية أو القصور فى الاحصاءات الزراعية اللازمة للتخطيط فى مصر ، ومقترحات تطويرها :ـ

- تعد البيانات الزراعية فى مصر سواء التى يصدرها الجهاز المركزى أو وزارة الزراعة ملائمة لمدى كبير للتخطيط فى القطاع الزراعى ويستخدم المخطط الزراعى جانب أساسى من بياناتهما . الا أن بعض البيانات يحتاج الى مزيد من التفصيل ، مثل بيانات التكاليف واستخدام المتوسطات الاجمالية فقط . وبيانات العماله الزراعية وما بها من قصور والتى تلزم للمخطط لاعداد ميزان القوى العاملة .

- الفجوة الزمنية بين ميعاد جمع البيان وميعاد اصدار النشرة وأثر ذلك على الخطة حيث تعتمد الخطة بصفة أساسية على بيانات حديثة . وتعانى معظم الدول النامية (ومن ضمنها دول ECWA) من تأخر صدور النشرات الاحصائية . ففى مصر مثلا صدرت آخر نشرة للاقتصاد الزراعى عام ١٩٧٩ ، أما آخر تعداد زراعى ظهرت نتائجه النهائية التفصيلية فهو تعداد ١٩٦١ وظهرت نتائجه عام ١٩٦٨ .

كذلك بالنسبة للاحصاءات الزراعية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فتتراوح الفترة بين ميعاد جمع البيانات وصدور النشرة من شهرين الى ثلاثون شهرا ، (جدول ١) .

- من الملاحظ فى عديد من الجهات تعدد التعاريف المستخدمة بالنسبة للبيان الواحد . ولذلك أثره على مجمل الاحصاءات الزراعية من حيث الحصول على البيان واستخدامه . ومثال ذلك تعريف الحيازة الزراعية حيث يستخدم تعريف معين من وجهة نظر التعداد الزراعى ، وتعريف تأخذ به التعاونيات الزراعية . لذا وجب الاتفاق على توحيد التعاريف المستخدمة فى الاحصاءات الزراعية على مستوى الدولة لما لذلك من أثر على تسهيل الحصول على البيان ودقته .

- حيث أن البيان الاحصائى الميدانى لحظى ، فمن المهم اختيار اللحظة المناسبة أو الموعد المناسب للحصول عليه ـ هذا بالاضافة أن القطاع الزراعى فى الدول النامية

لاذاكره له — ومن ثم وجب اختيار موعد جمع البيانات بدقه ، والابتعاد عن فترات الازدحام بالعمل والمناسبات ، كذلك عدم التأخير عن مدى معين حتى يمكن تذكر البيان المطلوب .

- تتطلب اوضاع القطاع الريفى فى الدول الناميه ، ان يسبق عملية جمع البيان القيام بحمله توعيه للزراع عن طريق اجهزة الارشاد الزراعى و / آو التعاونيات الزراعيه وغير ذلك للتعريف بموضوع الاحصاء وسرية البيانات ومثل ذلك مما يسهل الحصول على البيان ودقته .
- اختيار الفريق الميدانى لجمع البيان ذو اثر على الاحصاءات الزراعية ، فاختيار المهندسين الزراعيين ومساعديهم من العاملين بالقطاع الزراعى لما لهم من خلفيه زراعيه ، واعدادهم الاعداد الكافى لتلك المهام عن طريق الدورات التدريبيه ، ومناقشة اساليب جمع البيان كل ذلك وغيره من العوامل ذات الاثر الجم فى الحصول على البيانات اللازمه ودرجة دقتها .
- اسلوب المتوسطات المتبع فى كثير من دول العالم الثالث فى الوقت الحالى لايعطى صوره حقيقيه عن كيفية ومعدلات استخدام عوامل ووسائل ومستلزمات الانتاج المختلفة ، وبالتالى يؤدى الى قصور فى خطط وسياسات التوزيع الاقليمى وتخصيص الموارد الزراعيه وبالتالى فان الامر يتطلب ضرورة جمع البيانات والاحصاءات من الوحدات الانتاجية الزراعية رأسا — المزرعة — سواء كانت مزارع خاصه ، تعاونيه ، او حكوميه .

ومن ثم فان التعاونيات الزراعيه كتنظيمات تعاونيه انتاجيه والمنتشره فى الريف لها القدره على ان تلعب دورا رئيسيا فى نظام الاحصاءات الزراعيه . (١)

- من الضرورى فى الدول الناميه حتى يمكن الحصول على البيانات اللازمه ، من ان تتمتع اجهزة التخطيط والمتابعه بسلطة الحصول على مايلزمها من بيانات من كافة الادارات والمستويات فى المجتمع .

---

(١) المنظمه العربيه للتنمية الزراعيه " دور التعاونيات الزراعيه فى النظام المتكامل لجمع المعلومات والاحصاءات الزراعيه " — الندوة القوميه للاحصاءات الزراعية — الخرطوم — ديسمبر ١٩٨٣ — ص ٣ .

- يتطلب العمل الاحصائى السليم التخلص من نقص التنسيق الذى تعانى منه الدول النامية — بين الجهات الاحصائية وبعضها ، كما بين المستويات الاحصائية المختلفة مثل التنسيق بين احصاءات وزارة التموين ووزارة الزراعة .... وغير ذلك والتنسيق بين المستويات كمستوى القرية والمركز والمحافظة والمستوى القومى وذلك من حيث التعاريف ونظم التبويب. وذلك للحد من التضارب فى البيانات التى تصدر من مختلف الجهات ، بل والتضارب بين بيانات الجهة الواحدة من عام لآخر او من نشره لاخرى .

- التوسع فى اتباع الطرق الموضوعية فى جمع البيانات ، وذلك بالاعتماد على الاسلوب الميدانى وليس المكتبى . واتباع طرق المعاينة والعد والقياس والوزن فى عمليات التقدير كلما امكن ذلك .

- تعانى معظم الدول النامية من نقص الامكانيات التى يتطلبها العمل الاحصائى السليم . ومنها من يعانى من نقص الامكانيات المادية والفنية — كوسائل التمويل للمعدات والآلات والاجهزة وسائط النقل ، والجهاز الفنى المدرب — ومنها من يتوفر لديه المقدرة المادية ولكنه يعانى بشدة من نقص الكادر الاحصائى الفنى . لذا يتطلب الامر اتخاذ التدابير التى تمكن تلك البلدان من تغطية اوجه النقص السالفة .

موجـــز

تعانى معظم - ان لم يكن كل - الدول النامية من القصور فى البيانات اللازمة للمخطط لاعداد الخطة الزراعية . وكما هو معلوم فان العملية التخطيطية تتضمن مراحل ثلاث لكل مرحلة احتياجاتها من البيانات . فمرحلة اعداد الخطة وتتطلب كما كبيرا من البيانات عن معظم مكونات القطاع الزراعى ، جانب من هذه البيانات وثائقى والجانب الآخر ميدانى . والمرحلة الثانية هى مرحلة التنفيذ ومعظم بياناتها ميدانى . أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة متابعة وتقييم الخطة الزراعية وكل بياناتها ميدانية .

كما تتعرض البيانات الزراعية لأوجه قصور ونقص ترجع الى نوعية البيان وكيفية الحصول عليه والنقص فى النواحى الفنية والمادية ، كذلك للطبيعة الخاصة للقطاع الزراعى فى تلك الدول . ولابد أن يكون هناك دور للاحصائى الزراعى للحصول على البيان الدقيق ، وتنقية هذه البيانات .

وكما تعد مصر دوله نامية وكنموذج للدول النامية فان ما تعانيه بياناتها من أوجه قصور ونقص قد تتماثل الى حد كبير مع الدول الاخرى المماثلة .

ومن ثم فان التوصيات تسهم الى مدى كبير فى تحسين نوعية البيانات الزراعية وتوفيرها - بالكمية والنوعية - المناسبة للمخطط الزراعى .

مراجـــــع

١ - ابراهيم الموسوى (دكتور) " التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى " - معهد التخطيط القومى - ورقة عمل (٢) - يونيو ١٩٨٣ .

٢ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - " الاحصاء الزراعى فى الدول العربية " - الندوة القومية للاحصاءات الزراعية - الخرطوم - ديسمبر ١٩٨٣ .

٣ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية " - دور التعاونيات الزراعية فى النظام المتكامل لجمع المعلومات والاحصاءات الزراعية " - الندوة القومية للاحصاءات الزراعية - الخرطوم - ديسمبر ١٩٨٣ .

٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - ادارة الاحصاءات الزراعية - نشرات متعددة - جمهورية مصر العربية .

٥ - محمد محمد الهادى (دكتور) " معالم نظام المعلومات التخطيطية لبنك الاستثمار القومى " - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية (١٢٨٦) القاهرة - ١٩٨١ .

٦ - محرم الحداد (دكتور) - " نحو تقييم نظام المتابعة فى مصر ونظام المعلومات المرتبطه به " - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية (١٣٧٨) - القاهرة ١٩٨٣ .

٧ - على نصار (دكتور) - " متابعة الخطة الخمسية " - معهد التخطيط القومى ورقة عمل (١) - مايو ١٩٨٣ .

٨ - سعد طه علام (دكتور) ، اسماعيل خليل (دكتور) - " التخطيط القومى الشامل " - جامعة البصره كلية الادارة والاقتصاد - مذكرات - العراق ١٩٧٦

٩ - سعد طه علام (دكتور) " اعداد وتنفيذ الخطة الزراعية ومتابعتها " - معهد التخطيط القومى - ١٩٨٤ .

١٠ - وزارة الزراعة - الادارة العامة للتعداد الزراعى - استمارة (٣) تعداد جمهورية مصر العربية ١٩٨١ /١٩٨٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner